

## تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

### أولا مقدمة

خوزيه إدواردو دوس سانتوس عن استعداده للعفو عن جميع من يتخلون عن استخدام القوة كوسيلة لبلوغ السلطة السياسية. وشدد عدد من المنظمات المدنية على الحاجة إلى إصدار قانون عفو عام وعقد مؤتمر وطني شامل للجميع لمناقشة المشاكل التي يواجهها البلد.

٤ - وأعلن الرئيس دوس سانتوس أن انتخابات عامة ستعقد في أواخر عام ٢٠٠١. ووعد الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة باستشارة جميع الأحزاب السياسية قبل تحديد تاريخ الانتخابات. وقد بدأت اللجنة الدستورية التابعة للجمعية الوطنية الأنغولية إجراء مشاورات حول مشروع الدستور الذي اقترحه أعضاء الحركة الشعبية في البرلمان.

٥ - وقد أجمعت الأحزاب السياسية المعارضة على الترحيب بإعلان الانتخابات ولكنها تساءلت عما إذا كانت المبادرة سابقة لأوانها نظرا لاستمرار الحرب الأهلية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والحاجة إلى إصلاح انتخابي. ودعت بعض الأحزاب السياسية أيضا إلى إنشاء لجنة انتخابية مستقلة ووضع قانون انتخابي جديد وإجراء تعداد عام للسكان. ووصف الاتحاد الوطني (يونيتا) بقيادة السيد

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس إلي، في جملة أمور، تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات الحاصلة في أنغولا، يشمل توصيات بشأن أي تدابير إضافية قد ينظر المجلس في اتخاذها بهدف تعزيز عملية السلام. ويغطي التقرير التطورات الحاصلة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

### ثانيا التطورات السياسية

٢ - قدمت في تقرير السابق (S/2000/23)، تقييما للحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في البلد وأكدت على أن انعدام الحوار السياسي واستئناف المعارك المكثفة قد زاد من تفاقم الحالة الإنسانية المثيرة للجزع بالفعل. وأشارت أيضا إلى أن الحالة قد زادت تفاقمًا من جراء اتساع رقعة المعارك لتشمل زامبيا وناميبيا المجاورتين، مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الأنغوليين على جانبي مناطق الحدود.

٣ - وقد واصلت حكومة أنغولا دعوة أتباع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، الذي يقوده جوناس سافيمبي، إلى التخلي عن هذا الأخير كما أعرب الرئيس

إلى الأمين العام لالتماس تغيير في تكوين الدول الثلاث المراقبة لعملية لوساكا للسلام محتجا بأن المصالح الوطنية للبلدان الثلاثة تجعل حيادها مشبوها فيه. وكرر أيضا تأكيد استعداد يونيتا لإجراء محادثات مع الحكومة وأشار إلى أن اتحاد يونيتا لا يعترض على إجراء حوار وطني يشمل الجميع لوضع حد للصراع في البلد.

١٠ - واستمرار الصراع في أنغولا يثير قلقا متزايدا لا لجيرانها فحسب بل أيضا للمنطقة دون الإقليمية ككل. وأعرب اتحاد يونيتا، مدعيا أن قرار حكومة ناميبيا سمح لقوات الحكومة الأنغولية باستخدام أراضيها، وعن اعترافه تكثيف هجماته على ناميبيا. وتفيد الأنباء أن قوات الأمن النامبية وقوات يونيتا قد اشتبكت بمركز الحدود في ميامبي، شرق روندو في شمال ناميبيا في الأسبوع الثالث من آذار/مارس.

١١ - وتفيد الأنباء أن الحالة الأمنية على طول الحدود مع زامبيا قد تحسنت في الأسابيع الأخيرة. وقد اجتمعت اللجنة الأنغولية الزامبية الدائمة للدفاع والأمن في لواندا يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير واستقبلها أيضا الرئيس دوس سانتوس. واتفقت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز الأمن على طول الحدود المشتركة بين البلدين. وأعربت زامبيا عن أسفها لأن اشتداد الحرب على حدودها يزعزع الاستقرار ووافقت على تكثيف جهودها لتشديد العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على يونيتا. وأعربت زامبيا أيضا عن تصميمها على الحفاظ على حيادها ورفضت الطلب بدخول القوات المسلحة الأنغولية إلى الأراضي الزامبية في مهمة مطاردة حثيثة. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات الزامبية، بإنجاز عملية نقل آخري لمجموعة من اللاجئين الأنغوليين من سنجميلا إلى نغويشي التي تحتضن الآن ٩٠٠٠ لاجئ والتي هي أبعد عن الحدود داخل زامبيا.

سافيمي الإعلان بأنه محاولة متعمدة لتفادي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في أحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق).

٦ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أصدر المؤتمر الأسقفي للأساقفة الكاثوليكين في أنغولا وساو تومي رسالة رعوية يناشدون فيها الحكومة عدم رفض الحوار وإصدار عفو عام سعيا إلى المصالحة الوطنية. ودعا الأساقفة كذلك إلى احترام حقوق الإنسان ودعوا الأمم المتحدة إلى المساعدة في البحث عن حل سلمي للصراع الأنغولي.

٧ - وكررت الحكومة تأكيد رفضها لأي تفاوض مع السيد سافيمي. وتشير الأنباء الصحفية إلى أن الحكومة رفضت عرضا للوساطة تقدمت به مؤخرا حكومة جنوب أفريقيا من أجل التفاوض بشأن وضع حد للصراع. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، برر الأمين العام للجنة الشعبية الحاكمة الرفض على أساس أن جنوب أفريقيا عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي أعلنت السيد سافيمي مجرم حرب ومحادثا غير صالح في عملية السلام الأنغولية.

٨ - وأشارت أيضا إلى بيانات أدلى بها مؤخرا مسؤولون كبار من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه لم يعد بإمكان حكومتيهما اعتبار السيد سافيمي محادثا صالحا في عملية السلام الأنغولية.

٩ - وذكر اللواء لوكمبا باولو غاتو، الأمين العام للاتحاد الوطني (يونيتا)، في مقابلة أجرتها معه إذاعة صوت أمريكا في ٣ آذار/مارس، أن أمر بدء المحادثات مع يونيتا من أجل وضع حد للقتال يعود إلى الحكومة. وقال أيضا إن السيد سافيمي موجود بأنغولا ونفى الأنباء التي تفيد بتوعلك صحته. وأشار اللواء غاتو، في مقابلة أجراها معه أحد أجهزة الإعلام في ٢ آذار/مارس إلى أن الاتحاد الوطني (يونيتا) كتب

١٥ - وفي الأثناء، ما فتى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا روبرت فالور وفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) والمعني بالجزءات المفروضة على يونيتا يتشاوران مع حكومة أنغولا وبلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها حول سبل تحسين تنفيذ التدابير المفروضة على يونيتا والتدابير الإضافية اللازمة لتعزيزها. وكما يعلم المجلس، فقد اضطلع الرئيس بمهمة في أنغولا في الفترة من ٨ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وأبلغ المجلس بمشاوراته واستنتاجاته.

١٦ - وقد صدر تقرير فريق الخبراء المعني بانتهاكات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا (S/2000/203) في ١٠ آذار/مارس ونظر فيه مجلس الأمن في جلسة مفتوحة يوم ١٥ آذار/مارس. وأعلن عدد من الحكومات والمؤسسات أنه سيتخذ التدابير اللازمة امتثالاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ورفض اتحاد يونيتا من ناحيته الادعاءات الواردة في التقرير عن الجزاءات على أساس أنها تستند إلى بيانات أدلى بها مرتدون.

١٧ - وفي رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وجهها إلى الوزير الأنغولي للعلاقات الخارجية، قام بالإبلاغ عن موافقة حكومته الرسمية على اتفاق مركز البعثة لمكتب الأمم المتحدة الجديد في أنغولا وتعهد بدعم المكتب. وذكرت الحكومة أنها تتوقع أن توجه أنشطة المكتب أساساً نحو المسائل المتصلة ببناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في أنغولا. ومع انتهاء ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا، في كانون الثاني/يناير، انتقلت المسؤولية الرئيسية عن المكتب داخل الأمانة العامة من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية.

١٢ - وقامت الحكومة بمبادرات دبلوماسية لتوضيح موقفها فيما يتعلق بالحرب والتدابير السياسية الجديدة التي قررتها إلى حين إجراء الانتخابات وكذلك لمواصلة الجهود المبذولة من أجل زيادة عزل السيد سافيمي. وحضر الرئيس دوس سانتوس حفل تولي الرئيس سام نجوما في ويندهوك في آذار/مارس حيث أطلع الرؤساء جواكين شيسانو الذي هو الرئيس الحالي أيضاً للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسام نوجوما وروبرت موغاي على الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا، وعلى الجهود التي تبذلها حكومته لتطبيع الأوضاع في البلد. وناقش القادة أيضاً الحالة الأمنية في المنطقة.

١٣ - وفي ٣ آذار/مارس، استقبل الرئيس دوس سانتوس وزير الصيد البحري في المغرب الذي حمل رسالة خاصة من الملك محمد السادس. ومن بين الشخصيات البارزة الأجنبية الأخرى التي زارت أنغولا نائب وزير خارجية سلوفاكيا، والمبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة، السيد أندرو يونغ والسيد زانا غوسماو رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. كما زار الرئيس دوس سانتوس سلوفاكيا وحضر مؤتمر القمة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي عقد في القاهرة يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل.

١٤ - وانتهت في لواندا محاكمة الصحفيين المستقلين المتهمين بالافتراء على الرئيس دوس سانتوس في ٣١ آذار/مارس. وحكم على رفائيل ماركيس بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة مالية قدرها ١٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين حكم على أغويار دوس سانتوس بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وبغرامة قدرها ٦ ٠٠٠ دولار. وأطلق سراح كل من الصحفيين بكفالة واستأنفا الحكمين الصادرين ضدّهما.

### ثالثا الوضع العسكري

بعمليات عصابات لا مركزية وعامة. وردت الحكومة بإنشاء قوة متخصصة يجري تدريبها حاليا على مقاومة حرب العصابات.

٢١ - ويسر الدعم الذي تقدمه الحكومة الناميبيية العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة الأنغولية عبر الحدود في الجنوب الشرقي ضد الاتحاد الوطني. ويقوم الاتحاد الوطني بشن هجمات انتقامية منتظمة مما يجعل المنطقة الشمالية الشرقية من ناميبيا غير آمنة. واستولت القوات المسلحة الأنغولية على المقر السابق للاتحاد الوطني في جامبا، إلا أنه ذكر أن القتال لا يزال مستمرا على طول الحدود مع زامبيا مما أدى إلى تدفق اللاجئين الأنغوليين إلى ذلك البلد.

٢٢ - ولا تزال الحالة الأمنية بوجه عام تتدهور في أنغولا، ولا سيما على طول مناطق الحدود مع زامبيا وناميبيا. وتشير تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى أن وقوع هجمات عشوائية على السكان المدنيين وعلى منظمات المعونة الإنسانية قد أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية وأثر على زامبيا وناميبيا. وتسيطر القوات الحكومية بالفعل على المدن الرئيسية، إلا أن استمرار تدفق المشردين داخليا الفارين من المناطق الريفية حيث يشيع القتال والكمائن على الطرقات وحوادث انفجار الألغام، أمر يشير قلق منظمات الإغاثة.

٢٣ - ولا تزال السلطات الأنغولية تتعاون في تقديم المساعدة إلى فريق الأمم المتحدة الذي يقوم بتنسيق تفاصيل الاحتياجات التنفيذية والسوقية للتحقيقات في تحطم طائرتي الأمم المتحدة (UN806 و806A) في محافظة هومبو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على التوالي. وبعد عقد ثلاثة اجتماعات مع المسؤولين المعنيين من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية في هومبو في عام ٢٠٠٠، خلص فريق الأمم المتحدة الآن إلى

١٨ - تفيد الأنباء أنه بالرغم من الاشتباكات العسكرية التي وقعت في مناطق مختلفة من البلد، فقد ظل عمل القوات الحكومية فعالا في زيادة تخفيض القدرة الحربية التقليدية للاتحاد الوطني (يونيتا) وإجباره على اللجوء إلى حرب العصابات. وذكر كذلك أن القوات المسلحة الأنغولية تخضع لإعادة التدريب وإعادة التكوين لمواجهة هجمات الاتحاد الوطني ويجري نشرها في مراكز المحافظات. وقد أكد قائد القوات المسلحة الأنغولية، اللواء جواو ماتوس الذي قام بإنشاء قاعدة للعمليات في محافظة موكسيكو الشرقية، تدريب وتكليف القوات الخاصة لمواجهة حرب العصابات. ولا تزال هذه التطورات العسكرية تفاقم الحالة الإنسانية الأليمة التي تؤثر على السكان المدنيين وتتسبب في انعدام الاستقرار في معظم أنحاء البلد وعلى طول الحدود مع ناميبيا وزامبيا.

١٩ - وبعد سقوط معاقل الاتحاد الوطني في المرتفعات الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، فتحت القوات المسلحة الأنغولية عدة جبهات سعيها منها لتحييد قوات المتمردين المتبقية. وقد تم إطلاق عمليات التطهير هذه في محافظة أويغه لطرد عناصر الاتحاد الوطني من قاعدتهم السوقية في ماكيلا دو زومبو، ومن محافظة مالانج الجنوبية حيث أبلغ عن وجود بقايا من الوحدات التقليدية التابعة للاتحاد الوطني، وكذلك من الملاذات المعروفة للاتحاد الوطني حول حدود أنغولا الشرقية والجنوبية.

٢٠ - وواصلت القوات الحكومية أخذ زمام المبادرة والتفوق على أرض المعركة حتى مطلع كانون الثاني/يناير، عندما شرع الاتحاد الوطني بشن حرب العصابات في مقاطعات أويغه، وكوانزا الشمالية، وكوانزا الجنوبية، ومالانج، وهومبو، وببي وهويلا. وذكر أنه تم إعادة تجميع ونشر وتدريب وحدات المتمردين وأعطيت تعليمات للقيام

حاليا بانتظار المحاكمة لفترات تتجاوز ما يسمح به القانون، فإن هذا النظام سيُتيح لمكتب المدعي العام مراقبة مشكلة حالات الاحتجاز غير القانونية وضبط وتحسين التقيد بالإجراءات القانونية. وقام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا كذلك بتزويد جميع المحاكم ومكاتب الادعاء العام في المحافظات بالمراجع القانونية المناسبة. كما يقدم مكتب الأمم المتحدة في أنغولا الدعم إلى المنظمات الدينية والقانونية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الحكومية العاملة على الصعيد المحلي (بما في ذلك المدعون العموميون على صعيد البلديات والشرطة والعسكريين) لتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وإنتاج تمثيلات ومواد تتعلق بحقوق الإنسان كالكتب والنشرات. وتساهم هذه الجهود في عملية مستمرة في المجتمعات المحلية لتحسين معرفة الأنغوليين بحقوقهم وبكيفية ممارستها والدفاع عنها.

٢٧ - وقد وقعت أنغولا ما يزيد على ٢٠ معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان، تشترط ست منها تقديم تقارير منتظمة. وقام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، بناء على طلب الحكومة، بمساعدة وزارة العلاقات الخارجية على تنظيم حلقة عمل في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس لمعالجة أوجه النقص المعترف بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين أنغولا من الوفاء بالتزاماتها الدولية بإعداد هذه التقارير. وحضر حلقة العمل ممثلون من المؤسسات الحكومية المختصة. وقد أدى هذا التحول الذي حصل مؤخرا فيما تقوله الحكومة وتفعله، بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني نشيط وصحافة خاصة متزايدة الصراحة، إلى إيجاد واقع سياسي جديد. وجرت أول مظاهرة تنظمها المعارضة منذ عام ١٩٧٧ يوم ١١ آذار/مارس دون وقوع أي حادث. وجرت مناقشة حرية التعبير بين الزعماء السياسيين وقادة المجتمع المدني وفي الجمعية الوطنية. كما تبدي وسائل الإعلام المملوكة للدولة قدرا أكبر من الانفتاح والاهتمام

أن تحسن الحالة الأمنية في المنطقة يمكن أن يتيح إجراء مسح لموقع تحطم الطائرة الأولى خلال الشهر الجاري. ونظرا لأهمية هذه العملية، لا يزال مكتب الأمم المتحدة في أنغولا يرصد الحالة الأمنية عن كثب بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة الوسطى.

#### رابعا الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٤ - برزت ادعاءات ضد كل من القوات الحكومية وقوات الاتحاد الوطني. بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويتصدى مكتب الأمم المتحدة في أنغولا حاليا، بصورة رئيسية للمبادرات المتعلقة ببناء القدرات التي ترمي للتغلب على المشاكل الهيكلية في المناطق غير المتأثرة مباشرة بالزاع.

٢٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا تشجيع إقرار الحكومة التدريجي بوجود مشاكل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان؛ والجمع بين العناصر الفاعلة الحكومية لتحسين إقامة العدل؛ وتيسير الجهود الرامية لضم قوى المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان على صعيد المجتمعات المحلية. وبالرغم من أن المشكلة لا تزال هائلة، فإن الفرص متاحة لتحقيق تغيير إيجابي. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الشراكة الخلاقة القائمة بين مكتب الأمم المتحدة في أنغولا والمنظمة غير الحكومية تروكير، التي تساعد عن طريق الأموال المقدمة من البلدان المانحة على وضع وتنفيذ مشاريع تساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في أنغولا.

٢٦ - وما فتئ مكتب الأمم المتحدة في أنغولا يدعم مكتب المدعي العام بتوفير التدريب والمواد لوضع نظام محوسب لتعقب القضايا يتوقع أن يصبح جاهزا للعمل تماما في محافظات لواندا وبنغويلا وهويلا في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٠. ونظرا لأن الغالبية العظمى من المحتجزين موقوفون

الأماكن التي يمكن فيها القيام بالعمليات، تظهر المؤشرات أن حالة الفئات الضعيفة من السكان (المشردين والمقيمين على حد سواء) لا تزال غير مستقرة. ويعتبر تحسين الظروف السائدة في هذه المناطق، وتقييم الظروف السائدة في مناطق جديدة، تحديا بالنسبة للحكومة والمجتمع الدولي على السواء. ولن يكون الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٠٠ كافيا لتلبية الاحتياجات. ومن الواضح أن المساعدة الإنسانية ستبقى أيضا جوهرية خلال السنة الجارية.

٣١ - لقد بين ما جد من تطورات خلال الأشهر الثلاثة الماضية استمرار حالة الضعف التي تعاني منها أعداد هائلة من السكان المشردين والمقيمين، كنتيجة مباشرة للحرب وكنتيجة لأوجه القصور الهيكلية، مثل الانهيار الاقتصادي العام، والفقر، والبطالة. ويبلغ عدد السكان المدنيين المتضررين من الحرب المشردين داخليا والمدنيين المتأثرين بالحرب ٣,٧ ملايين نسمة (من مجموع السكان المقدر بحوالي ١٢,٦ مليون نسمة)، منهم حوالي ١,٦ مليون من المشردين داخليا. أما عمليات التشريد الجديدة التي بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٨، فلا تزال مستمرة على الرغم من انخفاض عدد المشردين منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولكن أعداد المشردين داخليا عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في بداية عام ٢٠٠٠ بسبب الأنشطة المتزايدة لحرب العصابات. ولقد لجأ أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص إلى زامبيا وناميبيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٣٢ - ولا يزال انعدام الأمن بالنسبة لعمليات الإغاثة الإنسانية يشكل عائقا رئيسيا أمام عمل المجتمع الدولي في أنغولا. ويقتصر نطاق أنشطة المساعدة الإنسانية أساسا على المناطق الموجودة ضمن عواصم المحافظات والمناطق المحيطة بها. ونظرا لأن الحكومة قد استعادت، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بعض المواقع الرئيسية، فهذا يعني أنه ربما يصبح قريبا بإمكان مجتمع المساعدة الإنسانية الوصول إلى السكان

بحقوق الإنسان، بالرغم من عدم وجود اعتراف صريح بضرورة إصلاح قوانين الصحافة.

٢٨ - وقام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بتحديد ثلاث مسائل أساسية تحتاج إلى اهتمام خاص وهي: ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان للمجموعة الهائلة من المشردين داخليا؛ وعدم وجود الهياكل الحكومية اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان في المناطق التي جرى الاستيلاء عليها مؤخرا من قوات الاتحاد الوطني؛ واستمرار انخفاض المنافع الاجتماعية الاقتصادية الأساسية لأغلبية كبرى من السكان، وهي حالة زادت من تفاقمها التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا للوفاء بشروط البنك الدولي. ويقوم مكتب الأمم المتحدة في أنغولا حاليا بوضع الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذه المسائل المترابطة، من خلال زيادة إدماج مبادئ وأساليب حقوق الإنسان في الاستجابات الإنسانية والإنمائية الراهنة.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تطوير قدرات المؤسسات الأنغولية. وعقدت يوم ١١ شباط/فبراير حلقة عمل قطاعية بهدف تحسين النظام القضائي بمشاركة جميع المعنيين على الصعيد التنفيذي في قطاع القضاء. وقد تلا حلقة العمل، التي جرى تنظيمها بالتعاون مع وزارة العدل، ومكتب المدعي العام، والشرطة الوطنية الأنغولية والمنظمات غير الحكومية الأنغولية، حلقة دراسية موضوعها "حقوق الإنسان في سياق القانون والقضاء"، ودورة عمل بين الشرطة والمنظمات غير الحكومية بشأن وضع مشاريع لتحسين احترام الشرطة لحقوق الإنسان.

### خامسا الجوانب الإنسانية

٣٠ - على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمات العمل الإنساني من أجل تحقيق استقرار حالة الطوارئ في

المتزايد لحوادث الألغام والكمائن عائقا بالغام أمام العمليات الإنسانية لا مجال لتجاهله.

٣٤ - ويتطلب توفر ظروف مقبولة للوصول إلى المناطق تلبية المقتضيات الأمنية، فمستوى الأمن يحدد كميات المعونة التي يمكن إيصالها بصورة آمنة. والتزام المانحين بدعم أمن العاملين في المجال الإنساني أمر جوهري للتدخل الإنساني الآمن. وأفضل ما يمكن أن يقال عن الحالة الأمنية الراهنة إنها متفاوتة. والوصول إلى مناطق خارج حدود المدن محدود جدا نظرا لتدهور الهياكل الأساسية (الطرق/الجسور) والخطر المتواصل الذي تمثله الكمائن وحوادث الألغام. وفي بعض الأحيان يمكن استعمال الطرق، اللازم لتوصيل سلع الإغاثة من عواصم المحافظات إلى المناطق النائية، ولكن ذلك محفوف بقدر بالغ من المخاطر بسبب التعرض لحوادث الألغام والكمائن. ولا تزال الطرق الرئيسية في البلد غير قابلة للاستعمال، ولا يمكن عادة نقل الموظفين العاملين في المجال الإنساني وما ينقلونه من إمدادات إغاثة إلى عواصم المحافظات إلا عن طريق عمليات النقل بالطائرات الباهظة التكلفة.

٣٥ - وفي آذار/مارس، طلب الأمين العام إلى منسق الإغاثة الطارئة بالنيابة أن يرأس بعثة مشتركة بين الوكالات لدراسة الاحتياجات الماسة للفئات الضعيفة، ولا سيما احتياجات المشردين داخليا. وسافر الوفد إلى مقاطعات بيه، وهوامبو، واويغه، لتكوين فكرة عامة عن التحدي الذي يواجهه المشردون داخليا وقدرة وكالات الإغاثة وتقييم النواقص التي تشكو منها عمليات الاستجابة الإنسانية. وفي أعقاب هذه البعثة، يجري التخطيط لسلسلة من التقييمات المتعمقة للاحتياجات من أجل استعراض الاحتياجات القصيرة الأجل للفئات الضعيفة من السكان، وقدرة الوكالات على تلبية هذه الاحتياجات والموارد الإضافية اللازمة في الأماكن التي يمكن الوصول إليها. وتم تشكيل

الموجودين في تلك المناطق. غير أنه، حتى في المناطق التي أصبحت خاضعة للسيطرة العسكرية للحكومة، لا تزال الحالة الأمنية في المناطق المحيطة بها شديدة الخطورة، ولا تزال منظمات العمل الإنساني غير قادرة على الوصول إلى هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، استعادت القوات العسكرية الحكومية بايلونندو وجامبا وأندولو في أواخر عام ١٩٩٩، ومع ذلك لم تتمكن سوى بعثة تقييم واحدة حتى الآن من زيارة بايلونندو. ولا تزال الحالة الإنسانية لثلث سكان أنغولا الذين يعيشون في مناطق لا يمكن الوصول إليها غير معروفة، ولكنه يعتقد أن حالتهم حرجة. فالأ مطار الغزيرة، وحركة الطيران، وعدم صيانة المطارات والمطارات المهدامة (كويتو وكويتو كوانافالي)، تهدد مجتمعة الإيصال الآمن لمواد المعونة بكميات كافية.

٣٣ - وسجلت في الأشهر الأخيرة زيادة هائلة في عدد الحوادث نتيجة الألغام الأرضية القديمة والجديدة على السواء. ففي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أصيب أحد موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال الإغاثة إصابة خطيرة عندما مرت سيارته فوق لغم مضاد للدبابات في كوفيلاي الواقعة في محافظة كونينه. وبالتالي، توقفت مرة أخرى، لأسباب أمنية، المساعدة المقدمة إلى كوفيلاي التي كانت قد استؤنفت قبل أسبوع واحد فقط من الحادث، بعد أن كانت مقطوعة لعدة أشهر. ولا يزال المدنيون، وخصوصا النساء، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، ويكون ذلك عموما لدى محاولتهم العودة إلى حقوقهم أو في معرض بحثهم عن الغذاء والحطب. وتمثل إزالة الألغام، التي كانت قد قلصت بعد أن استعر الصراع من جديد، أمرا ذا أهمية حاسمة لأي استئناف آمن للأنشطة الزراعية والتجارية، وللعودة المحتملة للمشردين داخليا إلى ديارهم في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، ومع ابتعاد الصراع عن المدن الرئيسية في المحافظات، يزداد عدد الحوادث الأمنية في المناطق النائية. ويشكل الخطر

المواصل ولا يزال إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة، وينجم عن ذلك استفحال الفقر وتزايد أعداد المشردين والمستضعفين. ولا يزال ٧٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

٣٩ - وقامت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٩، في محاولة لمعالجة المشاكل الإنسانية الهائلة التي يواجهها البلد، بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالمساعدة الإنسانية، مؤلفة من وزارات التخطيط؛ والمساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج؛ والإدارة الإقليمية؛ والصحة؛ والتجارة؛ والزراعة والتنمية الريفية. وما زالت نتائج برنامج الطوارئ الوطني للمساعدة الإنسانية البالغة قيمته ٥٦ مليون دولار، والذي شرعت به اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ غير معروفة حتى الآن.

٤٠ - ولا يزال الاقتصاد على درجة كبيرة من عدم الاستقرار فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، ويواجه مشاكل في ميزان المدفوعات (يزيد العجز عن بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وديونا هائلة تبلغ حوالي ١٢,٦ بليون دولار. ومع بلوغ التضخم نسبة تزيد عن ٣٠٠ في المائة في نهاية العام الماضي، سُجل تدهور كبير في القوة الشرائية للأغوليين. ومنذ كانون الثاني/يناير ونسبة التضخم الشهرية تتكون من رقمين. وفي ٢ آذار/مارس، أعلنت الحكومة عن زيادات في رواتب عمال القطاع العام، أمام غلاء المعيشة الناتج عن الزيادة الهائلة في أسعار الوقود. غير أنه لم يتم الكشف عن مدى الزيادة في الرواتب أو عن تاريخ بدئها.

٤١ - وفي كانون الثاني/يناير، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لإعداد برنامج للإصلاحات الاقتصادية خاضع للرصد، اعتباراً من آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد وصلت البعثة في آذار/مارس. وأعطت الميزانية الوطنية البالغة ٥ بلايين دولار والتي

فرقة عمل للتقييم مؤلفة من وكالات الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية، وتم تحديد ٢٠ موقعا للمرحلة الأولى من عمل بعثات تقييم الاحتياجات هذه.

٣٦ - وتقتضي الظروف الراهنة التي تتسم بانعدام الأمن والصراع غير المقيد عمليات سوقية مكلفة لضمان الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب احتمال زيادة إمكانية الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان أن تضطلع الأطراف المانحة بنفس القدر من المسؤولية الذي اضطلعت به في السابق فيما يتعلق بالنداء الموحد. أما احتياجات التمويل فيما يتعلق ببناء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٠ فتبلغ ٢٥٨ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة تمت تغطية ٢٥ في المائة منها في الربع الأول من عام ٢٠٠٠. ولكن معظم المعونة الواردة مخصصة للغذاء، ولا يزال تمويل القطاعات المكتملة حتى الآن أقل من المستوى المطلوب.

### سادسا الحالة الاجتماعية الاقتصادية

٣٧ - ما زال استئناف الحرب الأهلية، يفاقم الأزمة الاجتماعية الاقتصادية العميقة التي طال أمدها، والتي تتجلى عواقبها في شتى مؤشرات التنمية البشرية التي هي أسوأ من معدلات دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بما فيها العديد من الدول التي تعاني من الصراعات. رغم أن أنغولا تعد، من حيث الإمكانيات، من أغنى بلدان القارة.

٣٨ - وقد كان من نتائج تخصيص موارد مالية غير كافية للقطاع الاجتماعي، بالنظر إلى استخدام قدر أكبر من الإيرادات لتمويل الحرب، أن تدهورت نوعية الخدمات المقدمة، ابتداءً من إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي ووصولاً إلى التعليم والرعاية الصحية. وقد أدى الصراع

٤٤ - وتجري التحضيرات للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدورة الثانية من البرنامج الحكومي للإصلاح المؤسسي والتحديث الإداري، الذي سيركز أساساً على تقليص عدد موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم. ويرمي البرنامج، بوصفه من جوانب الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم السديد، إلى مساعدة الحكومة في إنشاء إدارة عامة لامركزية تتسم بالكفاءة والحدثة. وقد قام البرنامج الإنمائي، كأحد أنشطة المتابعة التي يضطلع بها في إعداد وإصدار تقرير التنمية البشرية لأنغولا لعام ١٩٩٩ الذي يركز على دور المجتمع المدني في تحسين أوضاع السكان وآليات التعامل مع الأزمة الخطيرة، بشن مجموعة من حملات التوعية الرامية إلى إثارة النقاش بشأن المسائل المطروحة، وذلك بغية التأثير في السياسة الحكومية. وقد نُظمت أولى هذه الحملات المقررة في مدينة بينغويلا.

٤٥ - ومع استمرار الحرب، ستظل الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن أنشطة غيره من الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة، تواجه عراقيل كبرى. وقد أسفر تعزيز التنسيق بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة عن مساهمات أكثر فعالية في معالجة الأزمة الإنسانية والإنمائية العسيرة في البلد. ومن الدروس المستخلصة في هذا الصدد الحاجة إلى المرونة ووضع الخطط الاحتياطية القائمة على مختلف التصورات المحتملة.

### سابعاً ملاحظات

٤٦ - كما ذكرت في تقريرتي السابق (S/2000/23)، ما زال الصراع الطويل الأمد في أنغولا ومخاطر امتداده إلى البلدان المجاورة يشكلان مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن الاتحاد الوطني (يونيتا) يتحمل المسؤولية الأولى عن الوضع الراهن. فرفضه الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441)، ولا سيما عدم قيامه

اعتمدها الجمعية الوطنية في ٢٧ كانون الثاني/يناير، الأولوية للمجهود الحربي، والإنعاش الاقتصادي، وكبح جماح التضخم. وأنشأت الحكومة، في الوقت نفسه، شركة تسويق الماس، وهي شركة تجارية تابعة للقطاع العام تتمتع بحقوق خالصة لشراء الماس وبيعه، مما حصر دور الشركة الوطنية للماس في أنشطة الاستغلال والاستخراج.

٤٢ - وقد بدأ الصندوق الإنمائيان الاقتصادي والاجتماعي، اللذان أنشأتهما الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٩ (بما مجموعه ١٥٠ مليون دولار)، عملهما في ١ آذار/مارس، بإتاحة ٤٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ لمنح القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للشركات الصغيرة أو المتوسطة في مجالات الزراعة والصناعة الزراعية، ومصائد الأسماك والتعمير المدني والنقل.

٤٣ - ورغم ما تفرضه حالة الحرب من عراقيل، مما أجبر الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة على مراجعة أنشطتها المبرمجة واستراتيجياتها للتدخل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال يقدم المساعدة للحكومة في معالجة الأزمة الإنسانية والإنمائية الخطيرة. وقد اقتصرت المساعدة على تقديم الدعم المتواصل لبناء القدرات من أجل تنسيق المساعدة الإنسانية (وزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج). وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير تنظيم مؤتمر وطني بشأن المساعدة الاجتماعية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، يرمي إلى تحديد سياسة وطنية في هذا المجال. وانعكس الدعم المتواصل لتدابير القضاء على الفقر في التوقيع، في ٢٣ شباط/فبراير، على مشروع المرحلة الثانية من برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية، الذي تعتبره الحكومة العنصر الأساسي لاستراتيجيتها الخاصة بإعادة البناء الوطني.

توركسون، قد استقبل، في أوائل شباط/فبراير، من جانب الرئيس دوس سانتوس وعقد أيضا محادثات مع آخرين من كبار المسؤولين في الحكومة والحركة الشعبية لتحرير أنغولا.

٥١ - وفي غضون ذلك، يمضي مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في تعزيز جهوده، بالتعاون مع السلطات الأنغولية، للوفاء بالمسؤوليات المناطة به. وأنا أعتزم تعيين مدير للمكتب عما قريب. وأود أن ألتبس دعم مجلس الأمن لمواصلة أنشطة المكتب لفترة ستة أشهر أخرى، أي إلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

بتزاع سلاح قواته وعدم سماحه للدولة ببسط إدارتها في جميع أنحاء البلد، عجلت استئناف الأعمال القتالية على نطاق واسع.

٤٧ - وقد أعلنت الحكومة مؤخرا عن خطط لإعادة إرساء دعائم الاستقرار السياسي والعسكري، وحصر الحرب في مناطق خاضعة للسيطرة وإكمال بسط إدارة الدولة في جميع أراضي أنغولا. وتعتزم الحكومة أيضا تكثيف جهودها لإرساء الاستقرار النقدي، وتعزيز النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج لتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية للسكان المدنيين المدنيين.

٤٨ - ومثلما أشير إلى ذلك في هذا التقرير وطبقا لما تناقلته وسائل الإعلام على نطاق واسع، تظل الحالة الإنسانية في أنغولا خطيرة جدا. وإنني أناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية بتيسير تقديم المساعدة الغوثية الطارئة. وأحث أيضا الجهات المانحة، كما فعلت في الماضي، على الاستجابة بقدر ما يمكن من السخاء، لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا المتعلق بهذا العام.

٤٩ - وأشجع أيضا المجتمع الدولي على دعم الحكومة فيما تبذله من جهود لتقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والصحة وهيئة قضائية تؤدي وظائفها، في المناطق الخاضعة سابقا لاحتلال الاتحاد الوطني (يونيتا). ومن الواضح أن بسط إدارة الدولة على هذه المناطق سييسر الوصول إلى جميع السكان المعوزين.

٥٠ - وستواصل الأمم المتحدة، من جهتها، الاضطلاع بأنشطتها في أنغولا، وهي الأنشطة التي تتركز على تقديم المساعدة والغوث الإنسانيين لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وسيقوم مستشاري للمهام الخاصة، وكيل الأمين العام إبراهيم أ. غمباري، بزيارة لأنغولا في أيار/مايو لمناقشة مختلف القضايا مع الحكومة. وكان مبعوثي الخاص، ياو